تمسكات القائلين بقدم العالم

فلا باس بذكر شيء من حججهم واظهار فسادها دفعا لشوق النفس واراحة
لها من نصب الطلب ثلث تمسكوا عليه بوجوه اقواها انهم قالوا ان
قالوا جميع ما لابد منه لتاثير الصانع في العالم وايجاده اياه اما ان يكون حاصلا
في الازل او لا والثاني باطل فتعين الاول وهو يستلزم المطلوب وتقريره
انه لما وجد في الازل جميع ما لابد منه لوجود العالم لزم وجوده في الازل والمقدم
حق فكذا التالي اما اللزوم فلامتناع تخلف المعلول عن تمام علته واما حقية
المقدم فلانه لو لم يكن جميع ما لابد منه حاصلا في الازل بل كان بعضه حادثا
ننقل الكلام اليه بان جميع ما لابد منه لوجوده اما ان يكون حاصلا في الازل او لا
ويتسلسل والجواب عن هذا بالنقض اجمالا وتفصيلا اما اجمالا فلانه
لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون ما يوجد اليوم من الحوادث حادثا لجريانه فيه
لا يقال الحادث اليومي يتوقف على استعدادات في المادة مستندة الى الحركات
والاوضاع الفلكية والاتصالات الكوكبية ووجود كل منها مشروط بانقضاء الاخر
لا الى بداية على سبيل التجدد والانقضاء دون الترتيب في الوجود على ما هو شان
الحركات والحلولات ليلزم التسلسل المحال فان البرهان انما قام على استحالة التسلسل
في الآحاد المترتبة دون المعدات المنصرمة لانا نقول بعض البراهين كالتطبيق
والتضايف يتناول ما يضبطها في الوجود مترتبة سواء كانت مجتمعة او منصرمة
ولو سلم فالكلام في العالم الجسماني فيجوز ان يكون حادثا مستندا الى حوادث متعاقبة
لا اول لها كتصورات او ارادات مجردة مثل ما ذكرتم في الحادث اليومي لا يقال
تعاقب الحوادث انما يصح في الجسمانيات دون المجردات لما سبق من ان كل حادث
مسبوق بمادة ومدة لانا نقول قد تقرر بطلانه في محله واما تفصيلا فهو
انا لا نسلم انه لو كان جميع ما لابد منه في ايجاد العالم حاصلا في الازل كان العالم
ازليا وانما يلزم لو لم يكن من جملة ما لابد منه الارادة التي من شانها الترجيح والتخصيص
من شان الفاعل من غير افتقار الى مرجح ومخصص من خارج فقولكم يلزم تخلف
المعلول عن تمام علته وهو باطل لامتناع الترجيح بلا مرجح قلنا لا نسلم بطلان التخلف
في العلة المشتملة على الارادة والاختيار فانه ليس ترجيحا بلا مرجح بل ترجيح المختار
احد المقدورين من غير مرجح خارج جائز واستحالته ممنوع كما في الجائع الى احد
الرغيفين وسلوك الهارب احد الطريقين فان قيل لا نزاع في ان نفس
الارادة لا تكفي في وجود المراد بل لابد من تعلقها فان كان قديما كان العالم قديما
وان كان حادثا كان ذلك ترجيحا بلا مرجح قلنا لابد ترجيحا بمرجح فان تعلق
الارادة مما يقع بالارادة من غير افتقار الى امر اخر ولذا صار انما يحصل شرط الحدوث
تعلق الارادة ويلزم فيه التخلف عن تمام العلة وانهم قالوا لما كان امكان العالم

ازليا

٥٤

ازليا وكذا صحة تاثير الصانع فيه وايجاده اياه لزم ان يكون وجوده ايضا ازليا لكن حق المقدم
اذ لو كان في الازل ممتنعا ثم صار ممكنا فيما لا يزال والا لزم الانقلاب المحال فكذا التالي
وجه اللزوم انه اذا كان الامكان مع صحة التاثير متحققا في الازل ولا يوجد الاثر
الا فيما لا يزال كان ذلك تركا للجود منه لا لانتفاء شيء وذلك لا يليق بالجواد المطلق
والجواب بعد تسليم امتناع ترك الجود ان ذلك انما يلزم لو امكن وجود العالم
في الازل على ان يكون الازل ظرفا للوجود وهو ممنوع والثابت ببرهان استحالة
الانقلاب هو ان وجوده ممكن في الازل على ان يكون الازل ظرفا للامكان لا انه يمكن
الحادث بشرط الحدوث ممكن ازلا ووجوده في الازل محال دائما واعلم ان التحقيق
عندنا ان الزمان امر وهمي يقدر به المتجددات وبحسبه يكون العالم مسبوقا
بالعدم وليس امرا موجودا من جملة العالم يتصف بالقدم او الحدوث كما يثبت
للفلاسفة وجود الزمان بمعنى مقدار الحركة لم يمتنع سبق العدم عليه باعتبار
هذا الامر الوهمي كما في سائر الحوادث وبهذا يظهر الجواب عن استدلالهم على
قدم العالم بان وجود الباري عز وجل اما ان يكون متقدما على وجود العالم
بقدر غير متناه او لا فعلى الاول يلزم قدم الزمان لان معنى لا تناهي القدر وجود
قبليات وبعديات منصرمات لا اول لها وهو معنى قدم الزمان ويلزم منه
قدم الحركة والجسم لكونه مقدارا لها وعلى الثاني يلزم حدوث الباري سبحانه
وتعالى وقدم العالم لان عدم تقدمه على العالم بقدر غير متناه اما بان لا يتقدم
عليه اصلا وذلك بان يحصل معه في وقت حدوثه فيكون حادثا او يحصل العالم
معه في الازل فيكون قديما واما بان يتقدم عليه بقدر متناه وذلك بان لا يوجد
قبل ذلك القدر فيكون حادثا وهو محال فائدة بعد ثبوت حدوث
العالم وامكانه يتعين استناده الى موجد قديم والكلام فيه حينئذ يقع في الطرفين
الطرف الاول ان الممكن من خواصه انه يحتاج في وجوده وعدمه الى سبب
وانه لا يترجح احد طرفيه الا بمرجح ولتلازم هذين المعنيين بل لتقارب مفهوميهما
جدا قد يجعل الثاني تفسيرا للاول والجمهور على ان هذا الحكم ضروري بعد
تلخيص معنى الموضوع والمحمول من غير ان يفتقر الى برهان فان معنى
الممكن ما لا تقتضي ذاته وجوده ولا عدمه ومعنى الاحتياج ان لا يكون وجوده
وعدمه بكون الذات بل لامر خارج فان قيل يحتمل ان لا يكون كل من وجوده وعدمه
لذاته ولا لامر خارج بل بمجرد الاتفاق اجيب بان هذا مما يظهر بطلانه
بادنى التفات ولهذا يحكم به من لا يتاتى منه النظر والاستدلال لا يقال
يقدح في بداهة هذا الحكم اختلاف البعض في نفس الحكم او في بداهته والتفاوت
بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين اذ البديهيات لا تختلف العقلاء فيها

الزمان امر وهمي

جوابنا عن استدلال الفلاسفة على قدم العالم

استناد العالم الى موجود قديم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1